تجريف وتشجير أم تهويد النقب؟!

آذار 2022

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكـرمل

منذ كانون الأوّل عام 2021، باشرت السلطات الإسرائيليّة بتنفيذ حملة جديدة من تجريف الأراضي الزراعيّة وإبادة المحاصيل، وتشجير مناطق واسعة تابعة للبلدات العربيّة في النقب وأهلها، إلى جانب إرسال إشعارات بهدم مساكنهم وهدم منازل أخرى؛ وكلّ هذا تحت حماية قوّات أمنيّة مكثّفة.[1]

ولصدّ هذه السياسات والممارسات وإفشالها، أطلق المجتمع العربيّ البدويّ في النقب، بقيادة لجنة التوجيه العليا لعرب النقب، حملةَ نضال وسلسلة نشاطات احتجاجيّة للتصدّي لآليّات ومُعَدّات التجريف ومنع التشجير وإعادة زراعة الأرض وترميمها. علاوة على ذلك، خرج النقباويّون والنقباويّات في مظاهرات ووقفات احتجاجيّة جماهيريّة في مختلف البلدات العربيّة في النقب. وكان ردّ المؤسّسة الإسرائيليّة على هذا النضال باستعمالٍ مكثَّفٍ للعنف الشُّرَطيّ واعتقال مئات الشباب العرب من بينهم عدد لا يستهان به من القاصرين والقاصرات، فضلًا عن التنكيل بالسكّان العرب البدو في النقب.[2]

ستحاول ورقة الموقف هذه تتبُّع السياسات الحكوميّة الحاليّة المعمول بها تجاه المجتمع العربيّ البدويّ في النقب، مسلِّطةً الضوءَ على سياسة تجريف الأراضي الزراعيّة بحجّة غرس الأشجار والتحريش. وتدّعي الورقة أنّ هذه السياسة تعكس محاولة المؤسّسة الإسرائيليّة حسْمَ ملفّ الأراضي في النقب والاستيلاء عليها وفرض السيطرة على أكبر مساحة أراضٍ بدويّة ممكنة، مقابل تركيز أهلها في مساحة ضيّقة، متجاهلةً بذلك مطالبهم واحتياجاتهم. للوهلة الأولى، قد لا يختلف هذا المشهد عن مَشاهد سبقته، بَيْدَ أنّه يميط اللثام عن نوايا الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة في تحويل نضال أهل النقب لقضيّة أمنيّة والتعامل معها على هذا الأساس، في وقت تشارك فيه قائمة عربيّة (القائمة العربيّة الموحّدة) في التحالف الحكوميّ.

السياسات تجاه السكّان العرب البدو في النقب

منذ العام 2005، أُلْقِيَت معالجة "مشكلة البدو" على عاتق مجلسِ الأمن القوميّ، المجلسِ الذي يرى في المجتمع البدويّ تهديدًا للدولة، والذي عَرَّفَ المجتمعَ البدويّ في النقب على أنّه "مادّة متفجّرة" تكمن داخلها طاقةٌ لمواجهة عنيفة.[3] وفي العام 2005، أقرّ الكنيست "قانون الأراضي العامّة (طرد الغزاة) (تعديل)، 2005"، الذي يرمي إلى "إخلاء الأراضي العامّة من أيّ

[1] عرب 48. (2022، 11 كانون الثاني). تجريف أراضٍ ومواجهات واعتقالات بالنقب. عرب 48.
عرب 48. (2022، 24 شباط). السلطات الإسرائيليّة تُجرّف أراضي زراعيّة في خربة الوطن بالنقب. عرب 48.
عرب 48. (2022، 23 كانون الثاني). مسلسل المصادرة بالتشجير: المحطّة التالية في النقب أراضي عائلة الهُزيّل شماليّ رهط. عرب 48.
[2] عرب 48. (2022، 12 كانون الثاني). الشرطة تصعّد ضدّ المحتجّين في النقب: اعتقالات وملاحقة. عرب 48.
عرب 48. (2022، 18 كانون الثاني). حملة الاعتقالات تطال 150 شابًّا وفتاة من النقب في الأيّام الأخيرة. عرب 48.
[3] شحادة، امطانس. (2013). السياسة المنتهجة حيال المجتمع العربيّ في النقب. **ملفّات مدى، 1**. حيفا: مدى الكرمل.

بشر، ومن الأملاك المنقولة، ومن الحيوانات، ومن كلّ مبنى قائم عليها، ومن كلّ ما يتّصل بها بشكل ثابت".[4] كان هدف القانون تسهيل عمليّة هدم البيوت من الناحية البيروقراطيّة، وفرض عقاب السَّجن أو دفع غرامة إثْر الدخول إلى "الأراضي العامّة" أو السيطرة عليها، تمهيدًا لمصادرة أراضي العرب البدو في النقب والسيطرة عليها.

نتيجة تطبيق هذا التعديل، ازدادت عمليّات هدم البيوت، ورشّ المحاصيل الزراعيّة بموادّ كيماويّة وإبادتها، وتضييق الحيّز على السكّان البدو، وبدأت الدولة بالبحث عن "حلّ نهائيّ لقضيّة استيطان البدو في النقب"، بدايةً عن طريق خُطَط وضعتها وزارة الداخليّة في العام 2006، ومن بعدها بواسطة المخطَّط الحكوميّ لإعادة "ترتيب استيطان البدو في النقب"، أو ما بات يُعْرَف باسْم مخطّط براڤر من عام 2011.

في العام 2013، أقرّت الحكومة الإسرائيليّة قبول توصيات طاقم الوزارات لتطبيق اقتراحات "لجنة ترتيب استيطان البدو في النقب - خطّة براڤر"، التي اقترحت تدميرَ وتهجير أربع عشرة (14) قرية مسلوبة الاعتراف وترحيلَ 30 ألف مواطن. بَيْدَ أنّ اعتراضَ السكّانِ البدو في النقب والأحزابِ العربيّة، وخروجَ مظاهرات حاشدة محلّيّة وقطْريّة، لَجَمَا الحكومةَ الإسرائيليّة ومَنَعَا تنفيذ المخطّط، حتّى إنّ الحكومة أعلنت عن تجميد المخطَّط المذكور.

السياسات العدائيّة والتمييز وتضييق الخناق على السكّان البدو، ومحاولة السيطرة على الأراضي العربيّة، ليست حديثة ولا هي صنيعة الحكومات الأخيرة، وإنّما هي سياسة ثابتة في عقليّة المؤسّسات الإسرائيليّة منذ تأسيسها لا تتبدّل فيها سوى الأدوات والآليّات لتحقيق غاياتها.

تشويه صورة العرب البدو في النقب

لا تكتفي المؤسّسة الإسرائيليّة بمواصلة التضييق على المواطنين العرب البدو في النقب، من خلال حملات مداهمة شبه يوميّة تستهدف مصادرة الأراضي وتجريف المحاصيل الزراعيّة وهدم المنازل، وتحريش الأراضي المتاخمة للبلدات العربيّة في النقب، وتوسيع الشوارع السريعة وبناء المنشآت الصناعيّة والعسكريّة بغية منْع توسّع تلك البلدات أو استعمال الأراضي للزراعة، في محاولة منها لفرض تنظيم الأراضي والقرى المسلوبة الاعتراف وَفقًا لرؤية الدولة ومصالحها. وفي الآونة الأخيرة، ولا سيّما بعد هبّة أيّار (2021) والنضال الجماهيريّ النقباويّ في كانون الثاني (2022) لمنع التجريف والتحريش، تبنّت الحكومة أدوات وآليّات جديدة في ممارساتها تجاه المجتمع البدويّ في النقب، أبرزها:

- تشويه صورة المجتمع العربيّ في النقب وتصويره مجتمعًا بدائيًّا ومتخلّفًا وعنيفًا لا يحترم القانون والنظام؛

[4] المصدر السابق.

- التشديد على جانب الحَوْكَمة وفرض هيبة الدولة على السكّان العرب البدو في النقب؛
- تضخيم آفة الجريمة والعنف في البلدات العربيّة في النقب، ووَصْم المجتمع البدويّ بأنّه عنيف، وعدم التعامل مع مظاهر العنف والجريمة القائمة من خلال فحص أسبابها ومسؤوليّة الدولة عنها.
- تحويل نضال المجتمع البدويّ في الحفاظ على أرضه ومسكنه إلى قضيّة أمنيّة لتسهيل استعمال أدوات القمع والتعسّف ضدّ المجتمع العربيّ في النقب، وشَرْعنة تدخُّل أجهزة الأمن والمخابرات ("الشاباك") في المجتمع العربيّ في النقب.
- تصوير السكّان البدو كعامل سلبيّ في منطقة النقب، واعتبارهم خطَرًا على سكّان المنطقة اليهود، من حيث الجريمة والعنف وعدم قدرة الحكومة على فرض النظام.
- اختزال مَطالب واحتياجات المجتمع العربيّ في النقب إلى قضايا مدنيّة ومَطالب ماليّة وميزانيّات آنيّة فقط.
- المماطلة البيروقراطيّة والقانونيّة على الصعيدَيْن الفرديّ والجماعيّ في ترتيب ملْكيّة الأراضي والحقوق الأساسيّة الإنسانيّة والتاريخيّة.

فَلَسْطَنَة بدو النقب بغيةَ الاقتلاع والقمع

منذ هبّة أيّار عام 2021، وعلى نحوٍ أكثر حدّة منذ كانون الأوّل (2021)، وخلال احتدام الاحتجاجات للدفاع عن الأراضي العربيّة في النقب، نرى نزعة لدى الإعلام والقيادات والسياسيّين الإسرائيليّين إلى إعادة الانتماء الفلسطينيّ لدى المجتمع البدويّ (وهو الانتماء الطبيعيّ والتاريخيّ لدى هذا المجتمع) إلى الوعي الإسرائيليّ، وذلك بغية تسهيل وتشريع سياسات اقتلاع أبنائه، وتبرير استعمال العنف واستحضار أدوات قمع مستعملة في ممارسات الاحتلال للضفّة الغربيّة تحت مسمّى الحَوْكمة وإعادة هيبة القانون، من جهة، ومن جهة أخرى تغطّي هذه الإعادة على إهمال الدولة المتواصل لمواطنيها البدو.

فعلى سبيل المثال، يقترح دورون ماتسا (باحث وصحفيّ، موظّف في جهاز الأمن سابقًا) تغييرًا جذريًّا في التعامل مع قضيّة العرب البدو في النقب، بحيث يجري التعاطي معها كقضيّة أمن قوميّ، وإشراكُ الجيش والمخابرات ("الشاباك") للتعامل مع آفة العنف في النقب، وذلك قبل فوات الأوان -على حدّ قوله-.[5] أمّا الصحفيّ كَلْمان لِبْسْكِنْد، فقد قال: "قرابة 40% من السكّان البدو في النقب لديهم عائلات فلسطينيّة وأقارب فلسطينيّون. وهذا رقم مخيف. وهذه الأرقام تفسّر الحرب التي تُشَنّ ضدّنا. نتحدّث هنا عن سكّان بدو يسكنون بيننا، لكن في داخلهم هم أقرب إلى عقليّة الضفّة الغربيّة [...] يجب أن يكون

[5] ماتسا، دورون. (2022، 30 كانون الثاني). التعامل مع البدو في النقب كمعركة قوميّة – الانتقال إلى إستراتيجيّة السعي إلى حلّ. **ديوما**. [بالعبريّة].

واضحًا أنّنا في ساحة قتال، وأنّ الحرب في أَوْجِها، وإذا لم نَصْحُ سريعًا، فستنتهي المعركة بثمن باهظ من الدماء والخسارة المدوّية".[6]

برزت كذلك محاولة تحويل نضال المجتمع البدويّ في النقب إلى قضيّة أمنيّة في ادّعاء رونين بار، رئيس جهاز "الشاباك"، أنّ 40% من المشاركين في "عمليّات الاحتجاج العنيفة"، وَفقًا لتعريف جهاز "الشاباك"، في النقب هم أبناء أو أحفاد لعائلاتٍ أحدُ الزوجين فيها من الضفّة الغربيّة وتندرج تحت مسمّى "لمّ شمل العائلات" في قانون المواطَنة.[7]

ثمّة رسالة مشابهة في المضمون والتشديد على محور الحَوْكمة صدرت عن رئيس الحكومة بِنِتْ، في كانون الثاني في مقابلات صحفيّة على أثر قمع الاحتجاجات في النقب، حين قال: "ثمّة عجز في فرض الحكم على المواطنين العرب في النقب"، وهدّد بنصب "جدار حديديّ" ضدّهم. وقال بِنِتْ: "في النقب مشكلة خطيرة وحقيقيّة. وفي العشرين عامًا الأخيرة فقدنا بقدر كبير النقبَ بسبب غباء الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة. ونحن نبدأ من مواضيع القانون والنظام والحَوْكمة".[8]

تهويد النقب

بموازاة محاولات تركيز وتوطين البدو في مساحة ضيّقة من الأرض، وحرمانهم من التطوّر والخدمات العامّة، تعمل الحكومة الحاليّة على تنفيذ مخطّطات لتهويد النقب، عن طريق إقامة بلدات يهوديّة جديدة وتشجيع انتقال السكّان اليهود إلى النقب، إلى جانب منح الأراضي لمبادرين يهود لإنشاء مَزارع صحراويّة. علاوة على ذلك، تُصادِر الأرضَ لبناء منشآت صناعيّة وعسكريّة. فعلى سبيل المثال، مشروع مصانع الفوسفات بُنِيَ على أراضي قرى الفرعة والقطامات الزعروة وقرية غزّة، وكذلك مخطّط الضغط العالي الذي يقام على أراضي قرية وادي النعم ووادي المشاش وأبو التلول وقرية قصر السرّ، ومخطّط "شارع 6" على حساب أراضي قرية الصوويل وخشم زنّة وأمّ بطين، وثمّة مخطّطات كثيرة -كالثكنة العسكريّة التي تقام على أراضي قريتَيْ أمّ بطين واللقيّة.[9]

فضلًا عن ذلك، أعلنت وزيرة الداخليّة، أيّيلِتْ شَكيد، خلال زيارة لقبر "بِنْ چوريون" في النقب، عن إقامة أربع (4) بلدات يهوديّة جديدة في نطاق المجلس الإقليميّ "رمات نيچف" في النقب، ضمن مخطّط يشمل إقامة عَشر (10) مستوطنات، وتركيز 16 تجمُّعًا عربيًّا مسلوب الاعتراف في قرية عبدة، في إطار خطّة التركيز التي أقرّتها حكومة بِنِتْ – لپيد. وفي بداية آذار

[6] لِيْسْكِنْد، كَلمان. (2022، 22 كانون الثاني). إسرائيل في حرب. يحاول السياسيّون والإعلام تخديرنا أمام نضال البدو. **معاريڤ**. [بالعبريّة].

[7] كهانا، أريئيل. (2022، 29 كانون الثاني). رئيس الشاباك لشَكيد: "40% من معتقلي النقب نسْلُ عائلات لمّ الشمل. **يسرائيل هَيوم**. [بالعبريّة].

[8] عرب 48. (2022، 28 كانون الثاني). بِنِت: سنمارس سياسة "الجدار الحديديّ" ضدّ المجتمع العربيّ. **عرب 48**.[9] عوكل، عبد الهادي. (2022، 20 كانون الثاني). "هبّة النقب".. إدراك لمخطّطات الاحتلال وتصميم على المواجهة لإفشال مخطّط "التشجير". **الحياة الجديدة**.

[9] عوكل، عبد الهادي. (2022، 20 كانون الثاني). "هبّة النقب".. إدراك لمخطّطات الاحتلال وتصميم على المواجهة لإفشال مخطّط "التشجير". **الحياة الجديدة**.

الجاري (2022)، صادقت الحكومة الإسرائيليّة على إقامة مدينتين يهوديّتين جديدتين في النقب، واحدة منها ستُخصَّص للحريديّين.[10]

الاقتصاد مقابل ماذا؟

تطرح الحكومات الإسرائيليّة منذ عدّة سنوات خططًا وبرامج اقتصاديّة خاصّة للبلدات العربيّة في النقب، ترمي -وَفْقًا لتصريحات الحكومة- إلى تطوير اقتصاد البلدات العربيّة البدويّة وتحديثِ البنى التحتيّة وتحديثِ خطط الإسكان والتعليم والتشغيل، أي يجري التعامل مع القضايا الحارقة المهمَلة من الحكومات الإسرائيليّة على مدار عشرات السنوات التي تعاني منها البلدات العربيّة، لكن دون طرح حلّ لائق لقضايا الأرض ولا سيّما أراضي القرى المسلوبة الاعتراف. فإذا أنعمنا النظر في هذه الخطط، التي تتمحور في تعزيز السلطات المحلّيّة وتمكين المواطنين وتطوير البنى التحتيّة وتطوير التعليم والصحّة، نرى أنّها قد تكون حلًّا لمشاكل عينيّة وآنيّة، بَيْدَ أنّها لا توفّر أيّ حلّ مستدام لبدو النقب؛ فكلّ حلّ لا ينبثق من الاعتراف بملْكيّة البدو لأراضيهم لا يُعتبَر حلًّا. على سبيل المثال، رصدت الحكومة مبلغ ثلاثة (3) مليارات شيكل في السنوات 2017-2021 لتطوير البلدات العربيّة البدويّة لم يُصْرَف منها نصفها،[11] وفي الـ 15 من آذار الجاري (2022) صادقت الحكومة على رصد مبلغ خمسة (5) مليارات شيكل لتطوير البلدات العربيّة البدويّة المعترَف بها فقط. غير أنّ ما قد يُغفَل عنه هو أنّ الخطّة قد تشمل غالبيّة مناحي الحياة اليوميّة، لكن دون أن تطرح زيادة مسطّحات النفوذ والأراضي للسلطات المحلّيّة البدويّة، ودون حلّ لقضيّة ملْكيّة الأراضي والقرى المسلوبة الاعتراف. من هنا نرى أنّ الحكومات الإسرائيليّة، علاوة على مصادرة الأراضي المباشرة، وعلاوة على المماطلة في معاملات توسيع المسطّحات، تتوقّع من السلطات العربيّة البدويّة أن تستعمل مخزونها المحدود من الأراضي لتنفيذ الخطط الحكوميّة. فبحسب تقرير "السلطة لتطوير وإسكان البدو في النقب"، ترمي الخطط -في أساس ما ترمي- إلى تجميع البدو في البلدات المعترَف بها وتقليص مساحات الأرض المُعَدّة للسكّان البدو، مقابل إحداث تطوير اقتصاديّ وتوفير أماكن تشغيل.[12]

[10] عرب 48. (2022، 10 آذار). الحكومة الإسرائيليّة بصدد المصادقة على مدينتين يهوديّتين جديدتين بالنقب. **عرب 48**.

[11] المركز لتدعيم المواطن. (2021، أيلول). تقرير تنفيذ الخطّة الخماسيّة لتطوير النقب. **المركز لتدعيم المواطن**. [بالعبريّة].

[12] السلطة لتطوير وإسكان البدو في النقب. (2022، شباط). تخطيط وتطوير المسكن، والصناعة، والتجارة، ومؤسّسات التعليم والمواصلات في البلدات البدويّة في النقب. **السلطة لتطوير إسكان البدو**. [بالعبريّة].

دخول التحالف يُضيِّق الخناق على بدو النقب

على الرغم من احتجاج القائمة الموحّدة وانتقادها للممارسات وسياسة الحكومة، قال الوزير المسؤول عن دائرة أراضي إسرائيل وعمليّات التشجير والتجريف، الوزير زئيف إلكين، إنّ عمليّة التحريش مستمرّة وَفق التخطيط وللمدّة المحدّدة سلفًا.[13] كذلك تتضمّن الخطّة الخمسيّة الخاصّة بالنقب التي أقرّتها الحكومة الإسرائيليّة بندَ "الإنفاذ"؛ وهو ما يعني استمرار الممارسات العدائيّة ضدّ البدو، بما في ذلك عمليّات هدم البيوت وتجريف الأراضي العربيّة في النقب، والتشجير تمهيدًا لمصادرتها.[14] وتجدر الإشارة أنّ إدراج هذا البند يأتي في أعقاب إصرار وزيرة الداخليّة الإسرائيليّة، أيّيلِت شَكيد، على الرغم من معارضة شريكتها في الائتلاف الحكوميّ القائمة العربيّة الموحدة التي طالبت بِـ"إزالة أنشطة الشرطة" في النقب من بنود القرار الحكوميّ المتعلّق بالخطّة الخمسيّة الخاصّة بالمجتمع البدويّ في النقب، ووقف التشجير وهدم المباني بحجّة عدم الترخيص.

وسبق هذا كلَّه الجدلُ بشأن قانون الكهرباء. فقد أعلنت القائمة العربيّة الموحّدة أنّها تطرح القانون لحلّ مشكلة ربط البيوت المسلوبة التراخيص بشبكة الكهرباء، غير أنّه أُقرَّ وضُيِّق الخِناق على المواطنين؛ فقد أصبح حقّ الحصول على الكهرباء مشروطًا بمخطّطات وخرائط تفصيليّة للسلطات المحلّيّة، وهكذا حُرِم السكّان العرب البدو في البلدات المسلوبة الاعتراف في النقب من إمكانيّة ربطهم بشبكة الكهرباء، ناهيك عن قطع الشبكة عن بيوت كانت مربوطة بها لأنّها لا تستوفي شروط القانون الجديد.[15] غنيٌّ عن الذكر أنّ القائمة العربيّة الموحّدة (الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة)، التي يشغل النقب جزءًا مركزيًّا في إستراتيجيّتها السياسيّة، أُحرِجَت جدًّا بعد ممارسات الحكومة ودائرة أراضي إسرائيل، ممّا حَمَلَها على الردّ -وإنْ كضريبة كلاميّة فقط- بأنّها ستقاطع التصويت في الكنيست على اقتراحات قوانين تطرحها الحكومة.

[13] أدمكِر، فيكي؛ ويَجانا، يَنير. (2022، 12 كانون الثاني). عمليّات التشجير في النقب تجدّدت بمرافقة حماية كبيرة: إلْكِين- لا حاجة إلى طلب موافقة القائمة الموحّدة سلفًا. **والا**. [بالعبريّة]

عرب 48. (2022، 14 كانون الثاني). مقرّبو إلْكِين: عمليّات التجريف في النقب مستمرّة. لا نقاش على ذلك. **عرب 48**.

[14] عرب 48. (2022، 6 شباط). تقرير: الخطّة الحكوميّة تضمن مواصلة عمليّات الهدم والتهجير بحجّة التشجير في النقب. **عرب 48**.

[15] رايخنِر، إلْيَشيف. (2022، 7 كانون الثاني). قانون الكهرباء لن يؤثّر على النقب. **ماكور ريشون**. [بالعبريّة]

خاتمة

تأتي الممارسات الحاليّة للحكومة الإسرائيليّة تجاه البدو في النقب استمرارًا للنهج القائم منذ خمسينيّات القرن المنصرم، وتوضّح أنّ أهداف المؤسّسة الإسرائيليّة تجاه المجتمع العربيّ البدويّ في النقب ثابتة -وإنْ تغيّرت تركيبة التحالفات الحكوميّة- وهي العمل على تجميع السكّان العرب البدو على مساحة أرض ضيّقة دون الاعتراف بحقّهم التاريخيّ وبملْكيّتهم للأراضي، وفي المقابل تشجّع المواطنين اليهود على الانتقال والسكن في النقب، أي تهويد النقب، أو -على نحوِ ما صاغه داڤيد بن چوريون- "إعمار النقب". هذه الممارسات تنبع من ذهنيّة الاستعمار الاستيطانيّ الرامية إلى محوِ التاريخ البدويّ الفلسطينيّ للنقب، واستبدالِهِ بواقع صهيونيّ جديد لا يمتّ لمعالم ومعاني وملامح النقب العربيّ بصِلة. وهنا تلجأ الحكومة إلى سياسة التشجير، وهي -وَفقًا للباحث ماجد الزبدة- "السلاح الناعم، والستار الخفيّ، والذريعة الكاذبة للاستيلاء على الأرض الفلسطينيّة، [...] حيث تتذرّع حكومات الاحتلال المتتالية برغبتها في غرس الأشجار، وزراعة الغابات، في حين أنّ الهدف الأساس هو سلب الأرض الفلسطينيّة، وتهويدها".[16]

حتّى الآن، لم تُفْلِح الأدوات القمعيّة والممارسات العنيفة في كسر معارضة السكّان البدو لتجميعهم في تجمُّعات سكّانيّة ثابتة تستجيب لشروط وأهداف المؤسّسة الإسرائيليّة، وكذلك لم يُغيّر تحالف حزب عربيّ داخل الحكومة من وطأة السياسات الحكوميّة -وإن ادّعى هو خلافَ ذلك.

إنّ تهويد النقب وتجميع السكّان البدو في بلدات ثابتة صغيرة المساحة هي أهداف إستراتيجيّة جماعيّة لا خلاف بشأنها بين الأحزاب الإسرائيليّة، ولا تتعلّق ولا تتأثّر من مبنى التحالفات الحكوميّة ولا من هُويّة الحزب الحاكم. من هنا، نتوقّع أن تستمرّ محاولات الحكومة لتحقيق أهدافها، وبالمقابل سيواصل السكّان العرب البدو معارضةَ هذه السياسات والنضالَ ضدّ تنفيذها، إلى أن تعترف الحكومة بالحقّ التاريخيّ للسكّان البدو، وتسوّي قضيّة ملْكيّة الأراضي وقضيّة البلدات البدويّة المنزوعة الاعتراف، وإلى أن يحصل البدو على حقوقهم الجماعيّة -المدنيّة والاقتصاديّة والقوميّة.

[16] الزبدة، ماجد. (2022، 25 كانون الثاني). التشجير.. خدعة الاحتلال لتهويد الأرض الفلسطينيّة. **الرسالة**.